ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

Observance of the word and its effect in grammatical sentences in the millennium of the son of Malik

Bushra Adel Saleh

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jun. 2016
Accepted 22 January 2016
Available online 05 xxx 2016

A B S T R A C T

The subject of this study in to account pronunciation and its impact on the provisions of the Acts in Alfiya , the importance of this topic in that it deals with atopic related aspect of verbal speech to stand in search , when rules and provisions established by the son of the owner in olvih taking in to account , the formal view of the word and then refer to the views of scientists in this viper find how to shepherd grammarians word issues the Ben on grammatical rules of the Arabic Language , as well as the meaning of them account.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

مراعاة اللفظ وأثره في الاحكام النحوية في ألفية أبن مالك

بشرى عادل صالح.

الخلاصة

موضوع هذه الدراسة في حساب النطق وتأثيره على أحكام الأفعال في ألفيا ، أهمية هذا الموضوع من حيث أنه يتعامل مع الجانب التأتبي المتعلق بالكلام الكلامي ليقف عند البحث ، عند القواعد والأحكام التي يضعها الابن للمالك في أولفيه مع الأخذ في الاعتبار ، وجهة النظر الرسمية للكلمة ثم الرجوع إلى آراء العلماء في هذه الأفعى تجد كيفية الرعاة

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

كلمة الرعاة القضايا بن على القواعد النحوية للغة العربية ، وكذلك معنى لهم حساب.

المقدمة :

الحمدُ لله رب العالمين والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى رسول الله الأمين ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الطَّيِّبين الطَّاهرين ، ومَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بَعدُ..

فَإنَّ موضوع مُراعاة اللفظ وأثره في الأحكام النحوية ، مِن الموضوعات المُهمة التي نالت عناية النّحويين مِن القدماءِ والمُحدَثين ، إلى جانبِ اهتمامهم بالمعنى ، إذ وضعوا قَواعِد النحو العربي وأحكامه ومُصطلحاته تَبعاً لِلَّفظ تارةً ، وللمَعنى تارةً أخرى ، أو تَبعاً لِكِلَيْهِما مَعاً تارةً ثالثة ، فَمِن جوانب اهتمامهم باللَّفظ ، وضعهم لأُسسٍ شكلِيةٍ لِتمييز أقسام الكَلِم ، ومِنها (الفعل) _ وهو موضوع بحثي هذا _ ، فَقد وضعَ العلماء علامات لَفظيَّة لِلفعل ، تُميِّزه عَن قَسِيمَيْه: (الاسم والحرف) ، فَبَيَّنوا الأصول والقَواعِد التي يَجب مُراعاتها في مَعرِفَة الفِعل ، وتَحديد نَوعه.

فتناولتُ علامات الفعل اللفظية ، وبَيَّنتُ بَعدَها العِلة اللفظِيَّة لإعراب الفعل المُضارِع ، ثُمَّ عِلة بِنائهِ ، ثمَّ أشَرتُ إلى الخلاف بين العلماء في فعلية (نِعم وبِئس) واسميتهما ، والخلاف في فعلية (ليس وعسى) وحرفيَّتهما.

وكانت أهم مصادر بحثي هذا ، ألفية ابن مالك ، وأبرز شروحها كشرح ابن الناظم ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشاطبي ، وابن عقيل ، والاشموني، وغيرها من كتب النحو العربي القديمة والحديثة.

أمَّا مَنهَجي في عَرض الموضوع فقَد كان يَبْدأُ غالباً بِذكر رأي الإمام ابن مالك في ألفِيَّتِه ، ثُمَّ ذِكر آراء العُلَماء حَسب التَّسلسل التاريخي في ذلك.

1_ علامات الفعل:

لِلفعلِ علامات لفظيَّة ، وضَعها العلماءُ لِتمْييزِهِ عن الاسمِ والحرفِ ، وقد ذَكرَ ابن مالِك في ألفِيَّتِهِ ، أربع علاماتٍ مِنها ، وذلِك بِقَولِهِ:

بِتا فَعَلْتَ وأتتْ و يا افعَلي ونون اقبلَنّ فِعلٌ يَنْجَلي[1].

فَقَوله: (فِعْلٌ يَنْجَلي) أي: يظْهَرُ الفِعلَ ويَتَمَيَّزُ عن غيْرِهِ بِقبولِهِ إحدى هذهِ العَلامات.

والعلامة الأولى هي: (تاء) فَعَلتَ ، والمُرادُ بِها تاء الفاعِل ، وهي المَفْتوحة للمُخاطَبِ ، نحو: (فَعلْتَ) و(تبارَكتَ) ، والمَضمومة لِلمُتَكلِم نحو: (فَعَلْتُ) ، والمَكْسورَة لِلمُخاطَبة نحو: (فَعَلْتِ)[2].

قالَ ابن الناظم: ((يُعْرَفُ الفعل ، ويَنجلي أمره بالصَّلاحية لِدخول تاء ضمير المخاطب عليهِ ، كقولك في فَعَلَ: فَعَلْتُ ، وفي ليْسَ: لسْتَ ذاهِباً ، وفي تبارَك: تبارَكْتَ يا رحمن))[3].

ورأى الشَّاطبي أنَّ كلَّ كلمةٍ لَحِقَتْها تاء الفاعِلِ يُحْكَمُ على أنَّها فِعلٌ ، وبيَّنَ ذلك بِقَولِهِ: ((التاء التي تلحق آخر الكلمة ، على حد لحاقها في فعلتَ ، تُمَيِّز الفعل عن غيره ، لأنَّها لا تلحقُ إلا الفعل... فَمثال التاء في فعَلْتَ قولك: ضَرَبْتَ ، وضَرَبتُ ، وضرَبْتِ ، وكذلك خَرَجْتُ ، وقُمْتَ ، وقَعدْتِ ، وما أشبَه ذلك ، فكل ما لحقته هذهِ التاء فهو فعل))[4].

وقَسَّمَ شهاب الدين الاندلسي، العلامات اللفظيَّة المُخْتَصَّة بالفِعْلِ ، على علامات تسبقُ أوَّله ، وعلامات تتوسَّطهُ ، وأُخرى تَلْحقُ آخِرَه ، وذَكَرَ أنَّ مِمَّا يَخُصُّ الفِعلَ من آخرِهِ: تاء الفاعِل[5].

أمَّا العلامة الثانية للفِعْلِ ، فهي: (تاء) التَّأنيث السَّاكِنة ، وقد عَبَّرَ عَنْها ابنُ مالك في ألفِيَّتِهِ بـ(تاء) أَتَتْ[6].

وقد ذَكَرِ ابن الانباري علامات لَفْظِيَّة تُمَيِّزُ الفعلَ مِنْ غيْرِهِ ، ومِنْها: تاء التَّأنيث السَّاكِنَة ، مُمَثِّلاً لِذلِك بِنحو: (قامَتْ و قَعدتْ)[7].

أمَّا ابن يَعِيش فقد ذَهَبَ أيضاً إلى أنَّ تاء التَّأنيث السَّاكِنة من العلامات التي يَمْتازُ بِها الفعلُ عن غَيْرِهِ مِن أقسام الكَلِم ، وأوضَح سبب تقْيِيدها بالسَّاكِنة ، بقَولِهِ: ((وإنَّما قيَّدَ ذلِك بكونها ساكِنة ، لِلفَرق بين التَّاء اللَّاحِقة لِلأفعالِ ، وبَيْنَ اللَّاحِقَة لِلأسماء ، وذلِك أنَّ التَّاء إذا لَحِقَتْ الفِعلَ ، فهِيَ لِتأنيث الفاعِل لا لِتأنيث الفِعل، فَهِيَ في حُكْمِ المُنْفَصِلة مِن الفِعل ، ولِذلِك كانتْ ساكِنة، وبِناء الفِعل قبلها على ما كان ، والتَّاء اللَّاحِقة بالأسماء لِتَأنيثِها في نَفْسِها ، فَهيَ كحرفٍ مِن حروفِ الاسمِ ، فَلِذلِكَ امْتَزَجَتْ بِها ، وصارتْ حرفَ إعرابِ الاسمِ ، تَتَحَرَّكُ بِحَرَكاتِ الإعراب ، فَلِذلِكَ جَعَلها إذا كانتْ ساكِنة مِن خَصائِصِ الأفعال))[8].

وارْتَضى ابنُ هشام ما ذكَرهُ ابن مالِك من علاماتٍ لَفْظِيَّةٍ يَتَمَيَّزُ بِها الفِعلُ عن الاسمِ والحَرفِ ، وذَكَرَ مِنْها: تاء التَّأنيثِ السَّاكِنة ، ومَثَّلَ لَها بِنحو: (قَامَتْ، وقَعِدَتْ، وذَهَبَتْ)[9].

والعلامتان المذكورَتان مِمَّا يَتَمَيَّزُ بِهِما الفِعل الماضي، عن فِعلَي الأمرِ والمُضارع ؛ فَبَعد أنْ بَيَّنَ ابن مالك علامات الفِعلِ مُطلَقاً ، شَرَعَ في ذِكْرِ علامات كُلّ نوع مِن أنْواعِهِ. فَأوضَحَ أنَّ مِمَّا يُمَيِّزُ الفِعل الماضي قُبولهُ (للتَّاء) إذ قال: ((وماضي الأفعالِ بالتَّا مِزْ))[10]. وأرادَ بِـ(التاء): تاء الفاعِل ، وتاء التَّأنيث السَّاكِنة[11].

وأكَّدَ ذلِك ابن عقيل ، قائِلاً: ((مَيَّز ماضي الأفعال بالتَّاءِ ، والمُرادُ بِها: تاء الفاعِلِ ، وتاء التَّأنيثِ السَّاكِنة ، وكل منهما لا يَدْخُلُ إلَّا على ماضي اللَّفظِ ؛ نحو: تَبارَكْتَ يا ذا الجَّلالِ والإكرام ، ونَعِمَتِ المَرأةُ هِندٌ ، وبَئِسَتِ المَرأةُ دعْدٌ))[12].

ويَرى الشَّاطبي أنَّ كلَّ فِعْلٍ لَحِقَتْهُ تاء الضَّمير، كـ(قُمْتُ، وقُمْتَ، وقُمْتِ) ، أو تاء التَّأنيث السَّاكِنة ، كـ(ضَرَبَتْ ، ولَيْسَتْ ، وعَسَتْ) ، هو فِعلٌ ماضٍ[13].

كما بَيَّنَ الوَقَّاد أنَّ الفِعلَ الماضي يتَمَيَّزُ عن فِعلَي: الأمر، والمُضارِع ، بِقبولِهِ إحدى التَّاءَيْن: تاء الفاعِل ، أو تاء التَّأنيث السَّاكِنة ، وذلك بِقَولِه: ((الفِعل الماضي ويَتَمَيَّزُ عَن أخَوَيْهِ ، المُضارِع والأمر بِقبولِ تاء الفاعِل ، كتبارَكَ ، وعسى ، ولَيْسَ، تقول: تبارَكْتَ يا الله ، وعَسَيْتُ أنا ، ولَسْتُ , أو تاء التَّأنيث السَّاكِنة ، كنِعمَ ، وبِئْسَ ، وعسى ، وليْسَ ، تقول: نعِمَتْ وبَئِسَتْ وعَسَتْ ولَيْسَتْ))[14].

وأرْجَعَ السِّيوطي سَبَب اختصاصِ الفعل الماضي بِهذِهِ العَلامَة إلى اسْتِغْناءِ المُضارِع عَنْها بِتاءِ المُضارعة ، واستغناء الأمر بِياءِ المخاطبة ، واختصاص الاسم والحرف بالتَّاء المُتَحَرِّكَة[15].

وثالِث علامات الفِعل هِيَ: (الياء) ، وَمَثَّلَ لها ابن مالك بـ(ياء): (افْعَلِي)، والمُراد بِها ياء المُؤنثة المُخَاطَبة ، والتي يشْتَرِكُ في لَحاقِها الأمر والمُضارِع ، فالأمر نحو: (افْعَلِي) ، والمُضارِع نحو: (تَفْعَلِيْن) ، ولا تَدخُل على الماضي ، وقَولهُ: (يا افْعَلِي) احتِرازاً مِن ياء الضَّمير أو ياء المُتَكَلِّم لِلَحاقِها الاسم ، والفِعل والحرف ، أمَّا ياء المُخاطبة فَمِن خَواص الفعل ولا تدخُل على غَيْرِهِ[16].

وعَدَّ ابن هشام هذِهِ العَلامَة مِن خَوَاصّ فعل الأمر ، وقَرَنَ شَرطَ قبولِ فِعل الأمر لِياءِ المُخَاطبة بِشَرطٍ آخَر هُوَ دَلالَته الطلب لِئلَّا يَدخل فيهِ اسم الفعل الذي يَقبل ياء المُخاطبة أيْضاً مَعَ كَوْنِهِ غير فعل ، إذ قال: ((وعلامة الأمر مجموع شَيْئين لا بُدَّ مِنْهما ، أحدهما: أنْ يَقْبَلَ ياء المُخَاطَبة ، كقَوْلِهِ تعالى:{ فَكُلِي واشربي وقري عيناً}[17]، ومِنْه (هاتِ) بِكَسر التَّاء ، و(تَعالَ) بِفَتْح اللَّام ، خِلافاً للزمخشري في زعمه أنَهما اسماء للأفعالِ ، ولَنا أنَّهما يَدُلَّان على الطَّلَب ويَقبَلان الياء تقول: (هاتي) بكَسر التَّاء ، و(تعالَيْ) بِفَتح اللَّام))[18].

فإنْ تَحَقَّقَ هذان الشَّرطان: بِقبولِهِ ياء المُخَاطَبة ، ودلالَته على الطَّلَبِ ، كانت هذهِ العلامة مِمَّا يَتَمَيَّزُ بِها فِعل الأمر عن الماضي والمُضارِع ، وعن اسم فِعل الأمر أيْضاً ، أمَّا إذا دلَّ على الطَّلَب ولم يَقبَل الياء فَهُوَ اسم فعل الأمر، وإنْ قبِل الياء ولَم يَدُل على الطَّلَبِ فهو فِعلٌ مُضارِع ، قالَ الازهري: ((وعلامةُ فعل الأمرِ أنْ يَقْبَلَ ياء المُخاطَبة ، وأنْ يَدُلَّ على الطَّلَبِ نحو: (قومي) ، فَإنْ دلَّ على الطَّلَبِ ولَم يقبَل ياء المُخاطبَة فهو اسم فِعل الأمرِ، نحو: صهٍ ، وإنْ قَبِلَ الياء ولم يَدُل على الطَّلَبِ فهو فَعلٌ مُضارِعٌ نحو: تقومِيْن))[19].

أمَّا رَابِع علامَاتِ الفِعلِ اللَّفظِيَّة فَهِي: (نون التَّوْكِيد) ، خَفيفَةً كَانَتْ أو شَديدةً ، وهي الَّتي عَبَّرَ عَنْها ابنُ مالك في الألفِيَّةِ بِقَولِهِ: ((ونون اقْبَلَنَّ فِعلٌ يَنْجلي))[20].

وتلحقُ هذهِ العَلامَةُ فِعْلَي الأمرِ والمضارِع ، وقَليلاً ما تَلْحَقُ الماضي الذي مَعْناه الاستِقبال ، وقد ذكرَ ذلك ابن مالك في شرْحِهِ للتَّسْهيل ، قائِلاً: ((ونون التَّوكيد علامةُ الفعل ، وتَلْحَقُ مِنْهُ المُضارِع والأمر نحو: لا تفعَلَنَّ واذْكُرَنَّ الله ، وقد تَلْحَقُ الماضي وضْعاً والمُستقبل مَعْنىً ، نحو قَولُهُ (صلَّى الله عليهِ وسلَّم): (فإمَّا أدرَكَنَّ واحِدٌ مِنْكُم الدَّجَّال)[21] ، فَلَحِقَتْ أدرَك وإنْ كانَ بِلَفظِ الماضي لأنَّ دخول إمَّا عليهِ جَعَلَهُ مستَقْبَل المَعنى))[22].

وأكَّدَ المُرادي أنَّ المقصود بنون (اقبَلَنَّ): نونَي التَّوكيد الشَّديدة أو الخَفيفة ، وذلك بِقَولِهِ: ((نون اقْبَلَنَّ، وهي نون التَّوكيد الشَّديدة ، وهي المُخْتصَّةُ بالفِعلِ ، وكذلك الخَفيفة نحو: **{لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً}**[23]...))[24].

وذكر الشَّاطبي دخول نون التَّوكيد على الفعلِ المضارِع ، والأمرِ ، والماضي ، مع قِلَّةٍ في الأخير إذ قالَ: ((وهذهِ النُّون تَدخُلُ على الفعلِ الماضي وذلِكَ قليلُ ، وتدخُلُ على الفعلِ المضارِع وفِعل الأمرِ، فَمِثال الأول قول النَّبي صلى الله عليهِ وسلَّم: (فإمَّا أدرَكَنَّ أحدٌ مِنكُم الدَّجَّال) فَلَحِقَتْ (أدْرَكَ) وهو ماضٍ ، ولَحاقِها المضارِع والأمر كثيرٌ ، نحو: لَتَقومَنَّ وأكْرِمَنَّ عَمْراً))[25].

وهذِهِ العَلامَةُ أيْضاً ، عَدَّها ابنُ مالك مِن العلاماتِ الخَاصة بفِعلِ الأمرِ ، إذ جَعَلَها سِمَةً يَمْتازُ بِها الأمرُ عن قَسيْمَيْهِ (الماضي ، والمضارِع) ولكنَّهُ اشتَرَطَ في ذلِك أنْ يُفْهَمَ من الكلِمةِ معْنى الأمر ، فَمتى ما دلَّتْ الكَلِمةُ على الأمرِ ، وقَبِلَتْ نونَ التَّوكيد ، فَهِي فِعلُ أمر.[26]

وقالَ ابنُ هشام في بَيَانِ ذلك: ((الأمر ، وعلامَتُهُ أنْ يَقْبَلَ نون التَّوكيد مّعَ دلالَته على الأمرِ نحو: (قومَن)))[27].

كمَا أكَّدَ ذلِك ابن عقيل في بَيَانِهِ لِعَلاماتِ الأفْعالِ ، مُضِيفَاً أنَّ علامَة فِعل الأمر: قبوله نون التَّوكيْد مَعَ دلالَته على الأمرِ بِصيغَتِهِ ، ومَثَّلَ لِذلك بِنَحو: (اضْرِبَنَّ ، واخرُجَنَّ) ، وذَهبَ إلى أنَّ الكَلِمَة إذا دَلَّتْ على الأمْرِ ولَم يَقْبَلْ نونَ التَّوكيدِ فَهِي اسم فِعل ولَيْسَتْ بِفعلٍ[28].

وذَهَبَ الوقَّاد إلى الرَّأي نَفْسِهِ ، باشْتِراطِ أنْ تَدُلَّ الكَلِمَةُ على الأمرِ بِصيْغَتِها، وأخَرَجَ دَلالَةَ الأمرِ باللَّامِ وعَدَّهُ مَمْنوعاً ، مُعَلِلاً ذلِك بِأنَّ الدَّلالة على الطَّلَبِ نَشَأَتْ مِن اللَّامِ ولَيْسَ مِنْ الصَّيْغةِ ، إذ قال: ((الفِعل الأمر، وعلامَتُهُ أنْ يَقْبَلَ نون التَّوكيد؛ مَعَ دلالَته على الأمرِ ، أي الطَّلَب بِصيْغَتِهِ ، فالدَّور مَدْفوع ، وإيْراد الأمرِ باللَّامِ ممْنوع ، فَإنَّ دلالَتَهُ على الطَّلَبِ نَشَأَتْ مِن اللَّامِ لا مِن الصِّيْغَةِ ، بِخِلافِ نحو: (قومَن) ، فَإنَّهُ دَلَّ على الطَّلَبِ وقَبِلَ نونَ التَّوكيد))[29].

كَمَا خَصَّصَ السِّيوطي علامَة فِعل الأمر ، بِقبولِهِ نون التَّوكيد مَع إفْهامِهِ لِمَعنى الطَّلَب ، وَذَكَرَ أنَّ أيَّةَ كَلِمَةٍ أفْهَمَتْ الأمر ولم تَقْبَلْ نون التَّوكيد فَهِي عِنْدَهُ اسم فِعل نحو : (صِه) ، وإذا قَبِلَتْ الكَلِمَةُ هذهِ النون ، ولَم تُفْهِمْ الطَّلَب فهِي عِنْدَهُ فِعْلٌ مُضارِعٌ[30].

أمَّا علامة الفِعل المُضارِع الخاصَّة بِهِ والَّتي تُمَيِّزهُ عن غَيْرِهِ مِن الأفعال فَهِي : (صَلاحِيَّته لِأنْ يَلي لم) ، نحو: (لَم يَشَمَّ ، و(لَم يَخْرُجْ) ، و(لَم يَنْطُقْ)[31]. قالَ المُرادي: ((علامَة الفِعل المُضارِع قبوله لِأنْ يَلي (لَم) ، أي يُنْفى بِها كَقَولِكَ: في (يَشَم) (لم يَشَمَّ)))[32].

وذَكَرَ ابنُ هشام شروط قبول المُضارِع الجَزم بـ(لَم) ، وزادَ أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يَكونَ في أوَّلِهِ حرفٌ مِن أحْرُفِ (نأيت) ، نحو: (نَقومُ ، وأقومُ ، ويَقومُ زيْدٌ ، وتَقومُ يا زيدُ)[33].

وجَعَلَ الوقّاد صلاحِيَّةَ الفِعل المُضارِع لِأنْ يَلِي (لَم) مِن أبْرَزِ عَلاماتِهِ ، مُعَلِّلاً سَبَب اقْتِصار النَّاظِم عَلَيْها ، بِقَوْلِهِ: ((الفِعل المُضارِع... وعلامَته أنْ يَصْلُحَ لِأنْ يَلي : لَم ، بِأنْ يَقَعَ بَعْدَها مِنْ غَيْرِ فَصلٍ ، نحو: لَم يَقُمْ ، ولم يَشْمْ ، وهذهِ العلامة أنْفَعُ علامات المُضارِع ، فَلِذلِك اقْتَصَرَ عَلَيْها في النُّظْمِ))[34].

وهذهِ هي أبْرَزُ العلامات اللَّفظِيَّة لِلفِعلِ والتي اقْتَصَرَ ابن مالِك على ذِكرِها في الألفِيَّةِ ، أمَّا غيرِهِ مِن العلماءِ فَقد زادوا على هذهِ العلامات ، علاماتٌ أُخَر ، ومِنْها: (قد) ، فقد ذَكَرَ ابن جنّي أنَّ ما يُمَيِّزُ الفِعل عن غَيْرِهِ هو دخول (قد) عَلَيهِ ، إذ قالَ: ((والفِعل ما حَسُنَ فيهِ قد... نحو: قَد قام ، وقد قعَدَ ، وقد يَقومُ ، وقَد يَقعُدُ))[35].

وأكَّدَ ذلك ابن يعيش أيْضاً ، بِقَولِهِ: ((فَمِن خصائِص الفِعل صِحَّة دخول (قد) عَلَيهِ ، نحو: (قد قامَ) ، و(قد قَعد) و(قد يقوم) ، و(قد يقعُدُ)))[36].

ومِنْها أيْضاً: (السين ، وسوف): وهُما يَخْتَصَّان بالدُّخول على الفعل المُضارِع فَيُفيد الاستقبال ، ويُخَرِّجانه على أنْ يَكونَ للحالِ ، وذلك نحو: زَيدٌ سَيُصَلِّي غداً أو سَوفَ يُصَلِّي غداً ، وسَيَخرُجُ ، وسوفَ يَخْرُجُ[37].

وعَّدَها عباس حسن مِن علاماتِ الفِعل المُضارِع الَّتي تَخُصُّهُ مِن أوَّلِهِ ، وتُمَيِّزُهُ عن غَيْرِهِ مِن الأفعالِ ، نحو: سَأزورُكَ ، وسَوفَ أزورُكَ[38].

ومِن علامَاتِهِ أيضاً: أدَوات الشَّرط ، نحو: (إنْ تَفْعَلْ أفعَلْ ، وإنْ تَقُمْ أقُمْ) ، والنَّواصِب، نحو: (أُريدُ أنْ تَفْعَلَ) ؛ وما شَابَهَ ذلِك[39].

وقَد ذَكَرَ السّيوطي أنَّ جَميعَ ما ذَكَرَهُ النَّاس مِن علاماتِ الفعلِ بِضع عشْرَة علامةٍ ، وهِيَ: تاءُ الفاعِلِ ، وياؤهُ ، وتاء التَّأنيثِ السَّاكِنة ، وقَد ، والسِّن ، وسَوفَ ، ولَو ، والنَّواصِب ، والجَّوازِم وأحْرُف المُضَارَعة ، ونُونا التَّوكيد ، واتِّصالهِ بِضَميرِ الرَّفْعِ البَارِزِ ، ولِزومه مع ياءِ المُتَكَلِّم نون الوِقاية ، وتَغْيير صِيَغِهِ لِاختِلافِ الزَّمَان[40]. وكُلُّ هذِهِ العلامات إلَّا العَلامَةَ الأخيرة ، هِيَ علاماتٌ لَفْظِيَّةٌ عَدَّها النُّحاةُ مُمَيِّزَةً لِلفِعلِ عن بَقِيَّةِ أقْسَامِ الكَلِم بِوَجْهٍ عَام ، إذ يُمْكِن الجَّزم بِفِعْلِيَّةِ اللَّفظ بِمُجَرَّدِ وُقُوعها سابِقةً لِلفِعلِ أو لاحِقةً بِهِ ، بِغَضِّ النَّظَرِ عن إدراك معنى ذلِكَ اللَّفظ أو وظيْفَته في الجُمْلَةِ التي وَقَعَ فِيها.

2_ علة إعراب الفعل المضارع:

بَيَّنَ النَّاظم في ألفِيَّتِهِ أنَّ الفِعْلَ المُضارِع مُعْرَبٌ إذا عَرِيَ مِن إحدى النُّونات: نون التَّوكِيد ، ونون الإناث[41]. وقَد أجْمَعَ العُلَماءُ الكوفيُّون والبَصْرِيُّون على أنَّ الأفعال المُضارِعة مُعْرَبةٌ[42]. ولكِن اختَلَفوا في سَبَبِ إعرابِها ، فَذَهَبَ الكوفِيُّون إلى أنَّها أُعْرِبَتْ لِدخولِ المَعاني المُخْتَلِفة والأوقات الطَّويلَة عَلَيْها ؛ أمَّا البَصرِيُّون فَذَهَبوا إلى أنَّها أُعْرِبَتْ لِمُشابَهَتِها الاسم مِن ثَلاثةِ أوْجهٍ:

الوَجْهُ الأوَّل: أنْ يَكونَ الفِعلُ المُضَارِعُ شَائِعاً فَيَتَخَصَّص ، فَالفِعل (يَذْهَبُ) يَصلُحُ لِلحالِ والاستِقْبالِ ، فَإذا دَخَلَتْهُ السّينُ أو سَوفَ اختَصَّ بالاسْتِقبالِ ، كَما إذا قُلْتَ (رَجُلٌ) فَيَصْلُح لِجَميع الرِّجالِ ، وإذا ادخَلتَ علَيْهِ الألفَ واللَّام اخْتَصَّ بَعْدَ شَيَاعِهِ بِرَجُلٍ بِعَيْنِهِ. وبِهذا التَّخَصُّص بعدَ الشَّياع قد شَابَهَ الفِعلُ المُضارِع الاسمَ مِن هذا الوجه[43].

والوَجْهُ الثَّاني: أنَّ الفِعلَ المُضارِعَ تَدْخُلُ عليهِ لام الابتِداءِ ، كَما تَدخُلُ على الاسم ، وذَلِكَ قَولُك: (إنَّ زَيْداً لَيَقومُ) ، كَما تقولُ: (إنَّ زَيداً لَقائِمٌ) ، وهذِهِ اللَّام تَخْتَصُّ بِدخولِها على الاسماءِ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ على الفِعْلِ المُضارِع دَلَّتْ على مُشَابَهَةٍ بَيْنَهُما ، والدَّليلُ على ذلِك أنَّ هذِهِ اللَّام لا تَدخُلُ على الفِعلِ الماضي ، ولا على فِعلِ الأمرِ ، لِعَدَم وجود مُشَابَهَةٍ بَيْنَهُما وبَيْنَ الاسم[44].

أمَّا الوَجْه الثَّالِث فَهُوَ: أنَّ الفِعلَ المُضَارِعَ يَجْرِي على اسم الفَاعِل في حَرَكَاتِهِ ، وسَكَناتِهِ ، وعَدَد الحروفِ ، فَقَولُكَ: (يَضرِبُ) على وزنِ (ضارِب) في الحَرَكةِ والسُّكون وعدد الحروف ، أي أنَّ الفِعلَ المُضارِعَ أشْبَهَ في لَفْظِهِ الاسمَ ، ولِذلِكَ اسْتَحَقَّ الإعراب[45].

ويُلاحَظُ أنَّ البَصْرِيين أرْجَعوا إعراب الفِعل المُضارِع إلى عِلَّةٍ لَفْظِيَّةٍ ، بِما ذَكَروهُ مِن أوجِهِ شَبَهٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الاسمِ.

أمَّا ابن مالك فَقَد خالَفَ البَصريين في سَبَب إعراب الفِعل المُضارِع ، فَبَيَّنَ أنَّ المُضارِع تَعْرِضُ لَهُ بَعدَ التَّركيبِ مَعانٍ ، لِكَونِهِ مَأموراً بِهِ ، أو عِلَّة ، أو مَعْطوفاً ، أو مُسْتأنَفاً ، وهذا رَأي الكوفيين في إعراب الفِعل المُضارِع[46]، قال: ((وهذا الضَّرب تَتَعاقَبُ مَعانيه على صِيغةٍ واحِدَةٍ ، فَتَفْتَقِرُ إلى إعراب يُمَيِّز بَعضها عن بَعْضٍ ، والاسم والفِعل المُضارِع شَريكان في قبولِ ذلك مَعَ التَّركيب ، فاشْتَرَكا في الإعراب ، لِكِن الاسم عِندَ التِباس بَعض ما يُعْرَض لَهُ بِبَعض ليسَ لَهُ ما يُغْنيه عن الإعراب , لأنَّ مَعَانيهِ مَقصورةً عَلَيْه ، فَجَعَلَ قبولَهُ لَها واجِباً ، لأنَّ الواجِب لا مَحيصَ عَنْهُ ، والفِعل المُضارِع وإنْ كانَ قَابِلاً بالتَّركيب لِمَعانٍ يُخَافُ التِباس بَعضها بِبَعض فقد يُغْنِيه عن الإعراب تَقْديراً ، اسم مَكانَهُ نحو: لا تُعْنَ بالجَّفاءِ وتَمْدَحُ عَمْراً ، فَإنَّهُ يَحْتَمِلُ أنْ يَكونَ نَهْياً عن الفِعلَينِ مُطْلَقاً ، وعن الجَّمْع بَيْنهُما ، وعن الجفاء وحده مع اسْتِئناف الثَّاني ، فالجَّزم دليل الأوَّل ، والنَّصب دليل الثَّاني ، والرَّفع دليل الثَّالِث، ويُغني عن ذلك وضع اسمٍ موضِعَ كُلِّ واحِدٍ مِن المَجزوم والمَنْصوب والمَرفوع ، نحو أنْ تَقولَ: لا تُعْنَ بالجَّفاء ولَك مدحُ عَمرو))[47].

كَما خَالَفَ أبو حيَّان الاندلسي مَذْهَبَ الكوفيين في سَبَبِ إعراب الفِعل المُضارِع، رافِضاً العِلَّة المَعْنَوِيَّة لِإعرابِهِ ، حينَ أبطَلَ قَولَهُم بِأنَّهُ مُعْرَب لِدخولِ المَعاني المُخْتَلِفة عَلَيْهِ والأوقَات الطَّويلَة ، مُسْتَدِلاً بِدخولِ المَعاني المُخْتَلِفة على الحروفِ ، كَذلِكَ مَعَ كَونها مَبْنِيَّة بِلا خِلاف فَلا يُعْرَبُ مِنْها شيء، واسْتَدَلَّ أيْضاً بِأنَّ المَاضي كانَ أجْدَرُ بِهِ الإعراب لَو صَحَّ كَلامَهُم ، بأنَّهُ مُعْرَبٌ لِدخولِ الأوقات الطَّويلة عَلَيْهِ[48].

وقد ذَكَرَ الشَّاطبي عِلَّةَ تَسْمِيَةِ الفِعلِ المُضارِعِ ، وأوضَحَ سَبَبَ إعرابِهِ ، وذلِكَ بِقَولِهِ : ((المُضارِع مُشْتَقٌ مِن المُضارَعَة وهِيَ المُشَابَهَة ، وإنَّما سُمِّيَ مُضارِعاً لِمُضارَعَتِهِ الاسمَ ، أي مُشابَهَتِهِ ، وهذهِ المُضارَعَة هِيَ التي أوْجَبَتْ الإعراب فِيهِ عِنْدَ البَصْرِيين... إلَّا أنَّ العَرَبَ مِن شَأنِهِم مُراعاة الشَّبَه ، فَيُعامِلونَ المُشَبَّه مُعَامَلَة ما شُبِّهَ بِهِ في بَعضِ الأحكامِ ولَمَّا كانَ المُضارِع شَبيهاً باسمِ الفاعِل مِن جِهَةِ اللَّفظ، لِجَرَيانِهِ عَلَيْهِ في الحَرَكَاتِ والسَّكَناتِ وعدد الحروف الاصول والزَّوائِد ، وتَعْيِيْن مَحَالِّها ، ما عَدا الزِّيادة الأولى))[49].

3_ علّة بناء الفعل المُضارِع:

يُبْنى الفِعل المضارِع لِعِلّةٍ لَفظِيَّةٍ وهِيَ : اتِّصال نون التَّوكيد بِهِ ، أو نون الإناث، وقَد ذَكَرَ ابن مالك ذلِكَ مُبَيّناً أنَّهُ يُبْنى إذا اتَّصَلَتْ بِهِ نون التَّوكيد (الخَفيفة أو الثَّقيلة) اتِّصالاً مُباشَراً ، وَكذلِكَ إذا اتَّصَلَتْ بِهِ نون الإناث ، وذلِكَ نحو: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)[50].

وأوْضَحَ أنَّهُ يُبْنَى على الفَتح إنْ اتَّصَلَتْ به نون التَّوكِيد ، أمَّا إذا اتَّصَلَتْ بِهِ نون الإناث فَيُبْنى على السُّكونِ ، وعَلَّلَ أيْضاً سَبَبُ بِنائِهِ عِنْدَ اتِّصالِهِ بإحدى النُّونات ،

فَقَالَ: ((اسْتِحْقَاق المُضارِع لِلإعراب مَشْروطٌ بِألّا يُبَاشِر نون توكيدٍ ، فَإنَّهُ يُبْنى مَعَها على الفَتْح ، ولا نون إناث ، فَإنَّهُ يُبْنى مَعَها على السّكون... وفي ذِكْرِهِ المُباشَرة إشْعَارٌ بِأنَّ المُؤكَّد بالنون لا يُبْنى _مُطْلَقاً_ بل إذا بَاشَرَ آخِرَهُ نون التَّوكيد نحو: (هل يَفْعَلَنَّ) فَإنْ لَم يُباشِرُها فَهُو مُعْرَب تقديراً نحو: (هل يَفْعَلان) ؛ لأنَّ سَبَب البِناء هو تركيب الفِعل مع النُّون ، وتنزله مِنْها تَنْزِلة الصَّدرِ مِن العَجَزِ في بَعْلَبَك ، فإذا حَالَ بَيْنَهُما ألف الضَّمير ، أو واوه ، أو ياؤه ، لم يَبْقَ تركيب ؛ لأنَّ ثلاثة أشْياء لا تَجْعَلُ شَيْئاً واحِداً... وإنَّما يُبْنى المُتَّصِل بِنونِ الإناث كـ(يسُرْنَ) حَمْلاً على الماضي المُتَّصِل بِها ؛ لأنَّهُما مُسْتَوِيان في أصالةِ السّكون ، وعروض حَرَكَة البِناء في الماضي ، وحَرَكَة الإعراب في المُضارِع))[51].

وللعُلَماءِ في المُضارِعِ الذي لَحِقَتْهُ نون التَّوكيدِ ، ثلاثة مذاهِب:

المذْهَب الأول: البناء مُطْلَقاً ، أي سواء أكان اتِّصال نون التَّوكيد بالفِعْلِ المُضارِع مُباشِراً ، أم غَير مُباشِر ، بِأنْ فَصَلَتْ بَيْنَهُ وبَيْن النُّون ألف الجَّمعِ أو واوه أو ياء المُخاطبة ، وهذا مَذْهَب الاخفَش ، وقَد ذَكَرَهُ ابنُ عَقيل في شَرْحِهِ لِلألفِيَّة ، فَقال: ((وذَهَبَ الاخفَش إلى أنَّهُ مَبني مَعَ نون التَّوكيد سواء اتَّصَلَتْ بِهِ نون التَّوكيد أو لَم تَتَّصِل))[52].

وتَبِعَ الأخْفَشَ في مَذهَبِهِ طائِفةٌ مِن النَّحويّين ، ومِنْهُم : المبرد[53]، والزَّجَّاج[54] ، وابو علي الفارسي[55].

والمذهبُ الثَّاني : الإعراب مُطلَقاً ، أي أنَّهُ مُعْرَبٌ كَحَالِهِ قَبل اتِّصال النُّون بِهِ، وهو مَذهَب بعض النَّحويين ، ومِنْهُم : ابنُ الدَّهان ، فَقَد نَقَلَ عَنْهُ ذلِكَ ابنُ الخَبَّاز في كِتابِهِ (النِّهاية) ، قائِلاً : ((وذَهَبَ سعيد بن المُبارَك المَعروف بابنِ الدَّهان في (الغُرَّة) إلى أنَّ الفِعل المُؤكَّد بالنونِ غيرُ مَبنيّ ، وحُجَّتُهُ أنَّكَ تَقولُ : لا تَضْرِبانّ مؤَكِداً بالنُّون الشَّديدة ، فَلَو كانَ مَبْنِيّاً ، لَكانَتْ ثَلاثَةُ أشياءٍ كالشَّيء الواحِد ، وهِيَ الفِعل وضَمير الاثْنَيْن والنُّون))[56].

والمَذهَب الثَّالِث : التَّفْصِيْل[57] ، بَيْنَ أنْ تَتَّصِلَ نونُ التَّوكيد بالفِعلِ اتِّصالاً مُباشِراً فَيَكون مَبْنِيّاً ، أو لا تَتَّصِلُ بِهِ ، بِأنْ يَفْصِلَ الضَّمير بَيْنَهُما ، فَيَبْقى على إعرابِهِ ، وهذا أشْهَرُ المَذاهِب ، وقد تَكَرَّرَ اختِيارُ المُصَنِّف لِهذا المَذهَب في كُتُبِهِ[58].

ومِن الواضِح أنَّ هذا المَذهَب يُراعِي الجَّانِبَ اللَّفظي لِلفِعلِ ، فَإنْ فُصِلَ بَيْنَ الفِعلِ والنُّون بِضَميرٍ ، كانَ حُكم الفِعل الإعراب ، وإنْ لَم يُفْصَلْ بَينَهُما فَحُكْمِهِ البِناء.

أمَّا نون الإناث فَقَد ذَهَبَ ابن مالِك إلى أنَّ الفِعلَ المُضارِع مَبني مَعَها على السُّكون ، وذَكَرَ لِبِنائِهِ ثلاث عِلَل: إحداها: ما ذَهَبَ إلَيْهِ سيبَوَيه[59] مِن أنَّهُ يُبْنى معَها حَمْلاً على الفِعلِ الماضي المُتَّصِل بِها ، إذ أصْلُهُما البِناء على السُّكون ، فَأُخْرِجَ عَنْهُ المُضارِع إلى الإعراب ؛ لِلعِلَّةِ التي سَبَقَ ذِكْرُها ، وأخرَجَ عَنْهُ الماضي الذي يُبْنى على حرَكَةٍ لِشَبَهِهِ بالمُضارِع في وُقُوعِهِ صِفَةً ، وصِلَةً ، وحالاً ، وشَرطاً ، ومُسْتَنَداً بعدَ نواسِخ الابتِداءِ، بِخِلافِ الأمر ، فَكَما اشْتَرَكا في الخُروجِ عن الأصلِ ؛ كَذلِكَ اشْتَرَكا في العَوْدِ إلَيْهِ بالنُّون.

والعِلَّة الثَّانية: قِيلَ: أنَّهُ يُبْنى لِتَركِيبِهِ مَعَها ، لأنَّ الفِعلَ والفاعِلَ كالشَّيء الواحِدِ مَعْنىً وحُكْماً ، وإذا انْضَمَّ إلى ذلِك يَكون مُسْتَحِقّاً لِلاتِّصالِ لِكَونِهِ على حرفٍ واحِدٍ تَأكَّدَ امْتِزاجُهُ ، واصبَحَ مَعَ ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْئاً واحِداً ، وهذا يَقْتَضي أنْ يُبْنى إذا اتَّصَلَ بِهِ ألفُ الضَّمير وواوه وياؤه ، لِكِنْ مَنَعَهُ مِن ذلِك شَبَهُهُ بالاسمِ المُثَنَّى والمَجموع ، كَما مَنَعَ (أيا) مِن البِناء مع ما فيها مِن تَضَمُّن معنى الحرف ، شَبَهُها بِبَعض وكُل مَعنىً واسْتِعمالاً.

وأمَّا العِلَّةُ الثَّالِثة : فَقِيلَ : إنَّما بُنِيَ الفِعلُ المُضارِع المُتَّصِل بِنونِ الإناث لِنُقصانِ شَبَهه بالاسمِ ؛ لأنَّ هذِهِ النُّون لا تَلْحَقُ الاسماءَ[60].

ومَذهبُ الجَّمهور أنَّ الفِعلَ المُضارِعَ إذا اتَّصَلَتْ بِهِ نون الإناث فَهُوَ مَبْني[61]، خِلافاً لِطائِفةٍ مِن النَّحويين ، ومِنْهُم الاخفَش ، وابن درستويه ، فَقَد ذهَبوا إلى أنَّهُ مُعْرَبٌ ، وتَبِعَهُم في ذلِك السُّهَيلي ، وابن طَلَحة[62].

فَيَظْهَرُ بِما سَبَقَ أنَّ الحُكمَ بِبِناءِ الفِعلِ المُضارِع يَكونُ مَبْنِيّاً على مُراعاةِ هَيْأةِ الكَلِمة ، وذلِكَ بِما يَلحَقُ الفِعلَ مِن علاماتٍ لَفْظِيَّةٍ تُوجِبُ بِنائه ؛ فَبِمُجَرَّدِ لَحاق النُّون بِنَوعَيها بالفعل المضارع ، يَتَغَيَّرُ حُكمُهُ مِن الإعرابِ إلى البِناء.

4_ الخلاف في فعليَّة (نِعمَ وبِئْسَ) واسمِيَّتُهُما:

يَرَى أكْثَرُ النَّحويين ، القُدَماء مِنْهُم والمُحدَثون ، أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فِعلان ماضِيان لا يَتَصَرَّفان[63]. وقَد تَبِعَ ابن مالِك مَنْ سَبَقَهُ في ذلِك ، وأعطى الحُجَجَ التي يُسْتَدَلُّ بِها على فِعْلِيَّتِهما ، ومُجْمَلُ ما ذَكَرَهُ مِنْ أدِلَّةٍ كانَتْ علاماتٌ لَفْظِيَّةٌ رُوعِيَ فيها الجَّانِب الشَّكلي لِلكَلِمةِ في الدَّلالةِ على فِعْلِيَّتِهما ، إذ قال: ((يَدُلُّ على فِعْلِيَّةِ نِعمَ وبِئسَ ، اتِّصالُ تاء التَّأنيث بِهِما ساكِنةً في كُلّ اللُّغاتِ ، واتِّصال ضَمير الرَّفع البارِز بِهِما في لُغةٍ حَكاها الكسائي ؛ نحو أخَواكَ نِعما رَجُلَيْن ، واخوتكَ نعموا رِجالاً ، والهنداتُ نَعِمْنَ هِندات))[64].

وقد أيَّدَ بِرأيهِ هذا مَذهب البَصريين ، ومَعَهم الكسائي مِن الكوفيين ، الذين رَأوا أنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) فِعلان لا اسمان _خِلافاً لِمذهب الكوفيين_ إذ استَدلَّ البَصريُّون والكسائي على فِعلِيَّتهما بِما ذَكَرَهُ ابن مالِك من أدِلَّةٍ ، وزادوا علَيْها : (أنَّ نِعمَ وبِئْسَ) مَبْنِيَّان على الفتحِ كالأفعالِ الماضيةِ ، ولو كانا اسمَيْن لَمَا بُنِيا على الفَتْحِ مِن دونِ عِلَّةٍ لِبِنائِهِما[65].

أمَّا الكوفِيُّون ، فَنِعمَ وبِئْسَ عِنْدَهُم اسمان لا فِعلان ، واستَدَلُّوا على ذلِكَ مِن عدَّةِ أوجهٍ ، مُراعِينَ في ذلِك لفظُ الكَلِمةِ وما يَلْحَقُ بِها:فالوجه الأوَّل: قالوا: إنَّ الدَّليلَ على اسمِيَّتهما ، هو دخول حرف الجَّرِّ عَلَيْهِما ، وحرفُ الجَّر مِمَّا يَخْتَصُّ بالأسماء دون الافعال ، ومَثَّلوا لِذلكَ بِنحو: (والله ما هي بِنعمَ الوِلد).

والوجه الثَّاني: قَولُهُم: إنَّ العَرَب تقول: (يا نِعمَ المَولى ونِعمَ النَّصير) ، وإنَّ نِدَاؤهم لـ(نِعمَ) دليلٌ على أنَّها اسمٌ ، لأنَّ النِّداء مِن خواصّ الاسماء.

أمَّا الوجه الثَّالِث: فَقالوا: أنَّهُ قَد جَاءَ عَن العَرَب أنَّهُم قالوا: (نَعيم الرَّجُل زيدٌ) ولَيْسَ في أمْثِلَةِ الافعالِ شَيءٌ على وزْنِ فَعيل[66].

ونُلاحِظُ أنَّ ما ذَكَرَهُ الكوفِيُّون مِن أدِلَّةٍ ، كانتْ علاماتٌ لَفْظِيَّة أيضاً ، رُوعِيَ فيها الهَيأة التي يَقَعُ هذان الفِعلان عَلَيها ، ويَبدو أنَّ الراجح هو مذهَب البَصريين ومَعَهم ابن مالك ، والكسائي ، على أنَّهما فِعلان ، أمَّا ما ذَهَبَ إلَيهِ الكوفيُّون فَرَدَّهُ العُلَماءُ ، وَذَكَرَ ذَلِك ابن الانباري مُبَيّناً فَساد ما ذَهَبَ إلَيهِ أهل الكوفةِ مِن أدِلَّةٍ ، ومُحتَجَّاً عَلَيها بِقَولِهِ: ((والصَّحيح ما ذَهَبَ إلَيهِ البَصريُّون ، وأمَّا ما استَدَلَّ بِهِ الكوفِيُّون فَفَاسِد ، أمَّا قَولَهُم أنَّهُما اسمان لِدخول حرف الجَّر عَلَيهما ، فَلَنا هذا فاسِد لأنَّ حرف الجَّر إنَّما دَخَلَ على تَقديرِ الحِكاية ، فلا يَدُلُّ على أنَّهما اسمان ، لأنَّ حرف الجَّر قد دَخَلَ على تقدير الحِكاية ، على ما هو فِعل في الحقيقةِ _كَقَولِهِ مِن الرَّجَز_:

والله ما لَيلي بِنامَ صاحِبه...

ولا خِلاف أنَّ نامَ فِعلٌ ماضٍ ولا يَجوز أنْ يُقالَ أنَهُ اسم لدخول حرف الجَّر عَلَيهِ ، فَكذلك هٰهُنا ، ولولا تَقدير الحِكاية لَم يَحْسُنْ دخول حرف الجَّر على نِعمَ وبِئسَ ونامَ... وأمَّا قَولهم: أنَّ العرَب تقول: يا نِعمَ المولى ويا نِعمَ النَّصير، والنِّداء مِن خصائِص الاسماء ، فَنَقول: المَقصود بالنِّداء مَحذوف للعِلمِ بِهِ ، والتَّقدير: يا الله نِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصير أنت... وأمَّا قَولُهُم: أنَّهُ قد جاء عن العَرَبِ أنَّهُم قالوا نَعِيم الرَّجُل زيدٌ ، فَنَقول: هذهِ رِوايةٌ شاذَّةٌ تَفَرَّدَ بِها قُطرب وَحدَهُ ، ولَئن صَحَّتْ فَلَيْسَ فيها حُجَّة ، لأنَّ هذهِ الياء إنَّما نَشَأتْ عن اشباع الكسرة ، لأنَّ الاصل في نِعم نَعِم بِفَتح النُّون وكَسر العَيْن ، فأُشبِعَتْ الكسرة ، فَنَشأتْ الياء ، وهذا كثير في كلامِهم))[67]

وإنَّ مَرَدَّ هذا الخِلاف عندَ العُلَماء يَظهَر أنَّ مَبدأه مُستَمَدٌ مِن الهيأة التي وَقَعَتْ هذهِ الالفاظ عَلَيْها ، والجَّانِب الشَّكلي في تَركِيبِها ، مَعَ ما يَلْحَقُها أو يَسبِقها مِن ألفاظٍ، فَإذا رَأوا أنَّهُ يَلحَقها ما يَلحقُ الافعال مِن علاماتٍ ، حَكموا بِفِعلِيَّتِها ، وكذلكَ إنْ رَأوها تَتَّصِل بِما يَدْخُل على الاسماءِ قالوا بِاسمِيَّتِها.

5_ الخِلاف في فعليَّة (لَيسَ وعسى) وحَرْفِيَّتهما:

اختَلَفَ العُلَماءُ في (لَيسَ) أهِيَ فِعلٌ أم حرفٌ ، فَذَهَبَ ابنُ مالك إلى فِعلِيَّتهما ، وقد ذَكَرَها في ألفِيَّتِهِ ضِمنَ باب الأفعال النَّاقِصة(كانَ وأخواتها) التي تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر ، فَتَرفَعُ المُبتدأ وتنصِب الخَبَرَ[68]. وهذا هو مذهَبُ الجمهور ، فَقَد استَدَلُّوا على فِعلِيَّتِها باتِّصال الضَّمائر المَرفوعةِ بِها ، وباتِّصال تاء التَّأنيث السَّاكِنة، التي لا تكون إلَّا في الافعالِ ، فَهِي علاماتٌ تَخُصُّ الفِعْلَ ولا توجَدُ في غَيْرِهِ ، وذلِكَ نحو: لَسْتُ مُنْطَلِقاً ، ولَسْتَ ، ولَسْتُما ، ولَسْتُم ، ولَسْتُنَّ ، ولَيْسَتْ أمَةُ الله ذاهِبةً[69].

وأكَّدَ السِّيرافي هذا الرَّأي بِقَولِهِ: ((فَإنْ قالَ قائِلٌ: وما الدَّليلُ على أنَّ لَيْسَ فِعلٌ؟ قِيلَ لَهُ: الدَّلِيل على ذلِكَ اتِّصال الضَّمائِر بِها التي لا تَتَّصِلُ إلَّا بالأفْعالِ ، كَقَولِكَ: لَسْتُ ، ولَسْنا ، ولَسْتُم ، والقَوم لَيسوا قائِمين))[70].

وأكَّدَ المرادي أنَّ مَذهَب الجمهور في (لَيْسَ) أنَّها فِعلٌ لا يَتَصَرَّف ، مُبَيّناً أنَّ دليل فِعلِيَّتها هو اتِّصال ضمائِر الرَّفع البارزة بِها ، وتاء التَّأنيث السَّاكِنة[71].

أمَّا المذهب الثَّاني في لَيْسَ فَهوَ: أنَّها حرفٌ ، وهو ما ذَهَبَ إلَيهِ جَماعةٌ مِن النحويين ، وذَكَرَ ذلِك العكبري مُبَيّناً أنَّ أكثَر العلماء قالوا إنَّها فِعلٌ ، وذلِك بِقَولِهِ: ((أمَّا لَيْسَ فَقَد ذَهَبَ قَومٌ إلى أنَّها حَرفٌ وذلك ظاهِرٌ فيها ، لأنَّها تَنْفي ما في الحال، مِثلُ ما النَّافِية ، ولا تَدُلُّ على حدَثٍ ولا زَمانٍ ولا تَدخُلُ عَلَيْها (قد) ولا يَكونُ مِنْها مُستَقبَلٌ ، وقالَ الاكثرون: هِي فِعلٌ لَفظي بِدَليلِ اتِّصال علامات الافعالِ بِها كَتاء التَّأنيث ، نحو: لَيْسَتْ ، وضَمائِر المَرفوع ، نحو: لَيْسا ، ولَيْسوا ، ولَسْنَ ، ولَسْتَ ، ولَسْتِ ، وإنَّما اقتصر بِها على بناءٍ واحِدٍ لأنَّها تَنفي الحال لا غَير ، فَهِيَ كَفِعلِ التَّعَجُبِ وحَبَّذا))[72].

وّذَكَرَ المُرادي وابن هشام أنَّ مِمَن ذَهَبَ إلى حَرفِيَّتِها: الفارسي وجماعةٌ مِن أصحابِهِ ، وابنُ شقير ، الذينَ رَأوا في (لَيسَ) أنَّها حرفٌ ، وذلكَ حَملاً على (ما) النَّافية لِمُوافَقَتِها لَها في معنى النَّفي[73].

وقال الشَّاطبي: ((قد خالَفَ البَغداديُّون في (لَيْسَ) فَعَدُّوها في الحروفِ كـ(ما) لِمُوافَقَتِها في المعنى))[74].

أمَّا المالقي فَقَد نَحى منحى آخَر في الحُكمِ على لَيسَ ، فَقَد وَقفَ موقِفاً وَسَطاً بينَ المَذْهَبَيْن فَرَأى أنَّ (لَيْسَ) لَيْسَتْ مَحضة في الفِعلِيَّةِ ، ولا مَحضة في الحَرفِيَّةِ ، ولِهذا وقعَ الخِلافُ فيها بينَ سيبويه والفارسي ، فَرَأى أنَّ لَيْسَ إذا وُجِدَتْ بِغَيْرِ خاصِّيَّةٍ مِن خَواصّ الافعالِ ، وذلِك إذا دَخَلَتْ على الجُملةِ الفِعلِيَّةِ ، فَهِيَ حَرفٌ لا غَير ، كَما النَّافِية ، أمَّا إذا وُجِدَتْ بِخاصِّيَّةٍ مِن خواصّ الأفعال كضمائِر الرَّفع ، وتاء التَّأنيثِ السَّاكِنة ، فَهِيَ فِعلٌ[75].

ويبدو أنَّ الرَّاجِح هو المَذهَبُ الأوَّل ، فَقَد ذَكَرَ ابن هشام أنَّ الصَّواب في (لَيْسَ) أنَّها فِعلٌ غَيرُ مُتَصَرِّفٍ ، وذلكَ بِدليلِ قَولكَ: لسْتُ ، ولَسْتُما ، ولَسْتُنَّ ، ولَيْسا ، ولَيْسوا ، ولَيْسَتْ ، ولسْنَ[76]. فاتِّصالُ العَلامات اللَّفْظِيَّة بِها يُؤدِّي إلى الحُكمِ بِفِعْلِيَّتِها.

أمَّا(عَسى) فَقَد أجْمَعَ النّحويُّون على أنَّها فِعلٌ ، ومِنهُم ابنُ مالك الذي ذَكَرَها في ألفِيَّتِهِ ضِمنَ أفعال المُقاربة ، وهِيَ كَكانَ في دخولِها على المُبتدأ والخبر ، إذ ترفَعُ

الاوَّل ، وتَنْصِبُ الثَّاني[77]. وقَد أكَّدَ ذلِكَ في شَرحِهِ لِلتَّسهيل ، مُبَيّناً أنَّها فِعلٌ بالإجماع ، وذلِكَ بِقَولِهِ: ((وأمَّا عسى فَشارَكَتْ لَيْسَ في إعمالِها في الاسماءِ كُلِّها ، مُظْهَراتِها ، ومُضْمَراتِها ، ومعارِفها ، ونَكِراتِها ، وتَفُوقُها بأشياءٍ ، مِنها: إنَّ فِعلِيَّتها مُجْمَعٌ عَلَيها ، وفِعلِيَّة لَيْسَ مُختَلَفٌ فيها))[78].

وسَبَقَهُ ابنُ جنّي إلى هذا الرَّأي ، قائِلاً: ((اعلَم أنَّ عسى فِعلٌ ماضٍ غَير مُتَصَرِّفٍ))[79].

وهذا ما أكَّدَهُ ابنُ الانباري ، مُستَدِلّاً على فِعلِيَّتِها كَسِواه مِن النُّحاة ، بدخول علامات الفِعلِ عَلَيْها ، إذ قالَ: ((إنْ قالَ قائِلٌ: ما(عسى) مِن الكَلامِ؟ قِيلَ: فِعْلٌ ماضٍ مِن أفعال المُقاربة لا يَتَصَرَّفُ ، وقَد حُكِيَ عن ابن السَّرَّاج أنَّه حرف ؛ وهُوَ قَولٌ شَاذٌّ

لا يُعَرَّجُ عليه ، والصَّحيح أنَّه فِعلٌ ؛ والدَّليل على ذلِك أنَّهُ يَتَّصِلُ بِهِ تاءُ الضَّميرِ ، وألفُهُ ، و واوُهُ ، نحو: (عَسَيْتُ ، وعَسَيا ، وعَسَوا)... فَلَمَّا دَخَلَتْهُ هذهِ الضَّمائِر كَما تَدخُلُ على الفِعلِ ، نحو: قُمْتُ ، وقاما ، وقاموا ، وقُمْتُم ، دَلَّ ذلِك على أنَّهُ فِعلٌ ، وكذلِكَ أيْضاً تَلْحَقهُ تاءُ التَّأنيث السَّاكِنة التي تَختَصُّ بالفِعلِ ، نحو: (عَسَتْ المَرأةُ) ، كَما تقولُ: (قامَتْ وقَعدَتْ) فَدَلَّ على أنَّهُ فِعلٌ))[80].

وأيَّدَهُ في ذلِكَ العكبري ، قائِلاً في عَسى: ((هيَ فِعلٌ بِدَليلِ اتِّصالِ الضَّمائِر بِها ، وتاء التَّأنيث السَّاكِنة ، نحو: عَسَيْتُ ، وعَسوا ، وعَسَيْنَ ، وعَسَتْ))[81].

وبِهذا يَتَّضِحُ مِن العَرضِ السَّابِقِ أنَّ العُلَماءَ قد استَدَلُّوا في حُكمهم على فِعلِيَّةِ (لَيْسَ وعسى) بالنَّظَرِ إلى لفظِ الكَلامِ وهَيْئَةِ صَوْغِهِ ؛ وذلِكَ بِكَونِ (لَيسَ وعسى) فِعلان بِدلِيلِ صِحّة دخول العلامات اللَّفظِيَّة لِلفِعلِ عَلَيْهِما ، فَيَكونُ الحُكم هُنا راجِعاً إلى مُراعاةِ اللَّفظِ.

الهوامش

(1) متن ألفية ابن مالك 1
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية 166/1
(3) شرح ابن الناظم 10 ، وينظر: اللمحة في شرح الملحة 114/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك 288/1.
(4) المقاصد الشافية 51/1-52
(5) ينظر: الحدود في علم النحو 445-447
(6) ينظر: متن ألفية ابن مالك 1.
(7) ينظر: اسرار العربية 28.
(8) شرح المفصل 206/4.
(9) ينظر: أوضح المسالِك 19/1 ، والجامع الصغير 9.
(10) متن ألفيَّة ابن مالك 1.
(11) ينظَر: تسهيل الفوائِد 4/1 ، وتوضيح المقاصِد والمسالِك 293/1.
(12) شرح ابن عقيل 25/1.
(13) ينظر: المقاصِد الشَّافية 60/1.
(14) شرح التَّصريح على التَّوضيح 39/1 ، وينظر: همع الهوامع 30/1.
(15) ينظر: همع الهوامع 30/1.
(16) ينظر: شرح الكافِية الشَّافية 167/1،وتوضيح المقاصد والمسالك289/1،وشرح اللَّمحة البدرية 259/1.
(17) مريم 26 ، قُرِئ: (قرّي): بِفتح القاف وهي قِراءة الجمهور، وبِكسرها وهي قراءة نجد. ينظر: تفسير الكشاف 15/3، والجامع لأحكام القرآن 96/11.
(18) شرح شذور الذهب 22، وينظر: شرح قطر الندى 31-32.
(19) شرح الازهرية 20، وينظر: النحو الوافي 94/1.
(20) متن ألفية ابن مالك 1.
(21) جاء الحديث بلفظ : ((فإمَّا أدرَكنَّ واحداً منكم فليأت النهر...)) كنز العمال (38776): 14//305.
(22) شرح التسهيل 14/1.
(23) يوسف 32.
(24) توضيح المقاصد والمسالك 289/1 ، وينظر: أوضح المسالك 19/1 ، وشرح ابن عقيل 23/1.
(25) المقاصد الشافية 55/1-56.
(26) ينظر: شرح عمدة الحافظ 105/1 ، وشرح ابن الناظم 11، وتوضيح المقاصد والمسالك 293/1.
(27) أوضح المسالك 21/1.
(28) ينظر: شرح ابن عقيل 25/1.
(29) شرح التصريح على التوضيح 40/1.
(30) ينظر: همع الهوامع 30/1.
(31) ينظر: شرح ابن الناظم 11.
(32) توضيح المقاصد والمسالك 292/1.
(33) ينظر: شرح شذور الذهب 23-24 ، والمقاصد الشافية 59/1.
(34) شرح التصريح على التوضيح 38/1.
(35) العقود في النحو 66 ، وينظر: شرح ملحة الاعراب 6.
(36) شرح المفصل 205/4 ، وينظر: المصباح في علم النحو 39.
(37) ينظر: شرح ملحة الاعراب 6 ، واسرار العربية 28 ،وشرح الازهرية 5 ،والمصباح في علم النحو39.
(38) ينظر: النحو الوافي 56/1.
(39) ينظر: اسرار العربية 28 ، والحدود في علم النحو 446.
(40) ينظر: الاشباه والنظائر 13/2-14.
(41) ينظر: متن ألفية ابن مالك 2

(42) ينظر: المقتضب 1/2، 80/4-81 ، والاصول في النحو 146/2 ، والواضح 81 ، واسرار العربية 35، وشرح الكافية الشافية 175/1 ، وهمع الهوامع 66/1.
(43) ينظر: الايضاح العضدي 13- 14 ، والمقتصد 118/1-119 ، والانصاف في مسائل الخلاف 434.
(44) ينظر: اسرار العربية 35 ، واللمحة في شرح الملحة 144/1.
(45) ينظر: اسرار العربية 35 ، وكشف المشكل في النحو 37 ، واللمحة في شرح الملحة 144/1 ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 40.
(46) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 434.
(47) شرح التسهيل 34/1.
(48) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 435-436.
(49) المقاصد الشافية 103/1 ، وينظر: شرح الاشموني 32/1.
(50) ينظر: متن ألفية ابن مالك 2.
(51) شرح الكافية الشافية 175/1-177 ، وينظر: شرح عمدة الحافظ 325-326.
(52) شرح ابن عقيل 39/1.
(53) ينظر: المقتضب 19/3-22.
(54) ينظر: رأي الزجاجي في شرح الرضي على الكافية 490/4.
(55) ينظر: الايضاح العضدي 323-324.
(56) النهاية في شرح الكفاية 230/1 ، وينظر: شرح المقدمة الجزولية 262 ،322.
(57) ينظر: الكتاب 20/1 ، و518/3-520.
(58) ينظر: شرح الكافية الشافية 207-208 ، 1413 ،1415 ، وشرح عمدة الحافظ 325/1-326 ، وتسهيل الفوائد 1/ 7، 9.
(59) ينظر: الكتاب 20/1.
(60) ينظر: شرح التسهيل 37/1.
(61) ينظر: الكتاب 20/1 ، والاصول في النحو 50/1 ، وشرح ابن الناظم 15 ، وأوضح المسالك 27/1.
(62) ينظر: شرح المقدمة الجزولية 262 ، ورصف المباني 333 ، والتذييل والتكميل 129/1 ، وارتشاف الضرب 674/2.
(63) ينظر: اللمع في العربية 140، وكتاب الواضح 113 ، والفصول في العربية 54 ، واللمحة في شرح الملحة 405/1.
(64) شرح التسهيل 5/3 ، وينظر: تسهيل الفوائد 126 ، وشرح ابن الناظم 333.
(65) ينظر: اسرار العربية 69 ، وشرح المفصل 389/4.
(66) ينظر: اسرار العربية 69-70 ، والانصاف في مسائل الخلاف 86-90.
(67) اسرار العربية 70-72 ، وينظر: المقاصد الشافية 508-509.
(68) ينظر: متن ألفية ابن مالك 10.
(69) ينظر: المقتضب 87/4 ، والاصول في النحو 82/1-83.
(70) شرح السيرافي 297/1-298.
(71) ينظر: الجنى الداني 493.
(72) مسائل خلافية في النحو 69-70.
(73) ينظر: الجنى الداني 494 ، ومغني اللبيب 323/1.
(74) المقاصد الشافية 52/1.
(75) ينظر: رصف المباني 300-301.
(76) ينظر: مغني اللبيب 323/1.
(77) ينظر: متن ألفية ابن مالك 11.
(78) شرح التسهيل 353/1.
(79) اللمع في العربية 144.
(80) اسرار العربية 82.
(81) اللباب في علل البناء والإعراب 191/1 ، وينظر: الجنى الداني 461-462.

الخاتمة

يُمكِن إيجاز أهَم النتائج التي توصَّل إليها البحث ، فيما يأتي:

1_ إنَّ ظواهر الشَّكل كان لَها دورٌ بارزٌ في تحديد الحُكم النحوي ، الأمر الذي أدى إلى تكوين منهج واضح المعالم ، اتَّسمَتْ بِهِ الدراسة النحوية.

2_ إنَّ العُلماء قد اهتموا قديماً وحديثاً بالجانب الشَّكلي للكلام ، إذ لم يهملوا مُراعاة اللفظ في تحديد الفعل ، فَجعلوا لَهُ علامات شَكليَّة يُعرف بِها ، وظهر ذلك بشكلٍ واضح في ألفية ابن مالك.

3_ على الرغم من اختلاف العلماء في علة إعراب الفعل المضارع ، إلَّا أنَّ الراجح فيه ، أنَّ علة إعرابهِ هي علة لفظية ، كما أنَّ علة البناء لفظية أيضاً.

4_ إنَّ الراجح في (نعم وبئس) ، و(ليس وعسى) أنَّها أفعال ، وأنَّ ما استَدلوا بِهِ على فعلية هذهِ الألفاظ ، هي علامات لفظية

، إذ يُراعى فيها هيأة الكلمة وطريقة بنائها.

المصادر والمراجع

_ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف 745هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني_ المؤسسة السعودية بمصر ، ط1 ، 1418ه_1998م.
_ اسرار العربية ، ابن الانباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري ، ت577ه)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية_ بيروت، ط1 ، 1418_1997م.
_ اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، فاضل مصطفى الساقي , تقديم : د. تمام حسّان , المجمع العلمي العراقي , (د. ط) ، 1390هـ , 1970م.
_ الاشباه والنظائر في النحو ، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ، ت 911ه) ، (د.ت) ، دار الكتب العلمية ، بيروت_ لبنان ، (د. ط).
_ الاصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل 316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت_ لبنان ، ط3 ، 1417ه _ 1996م.
_ الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، ت 557ه) ، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك , ود. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 2002م.
_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ت 761ه) ، ومعه كتاب: هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة النصر بمصر ، ط4 ، 1375ه_ 1956م.
_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الاندلسي (محمد بن يوسف، ت 745ه) ، تحقيق، د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (د. ط) ، 1417ه_ 1996م.
_ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (محمد بن عبد الله بن عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني ، ت 762ه) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، (د. ط) ، 1387ه _ 1967م.
_ تفسير الكشاف ، الزمخشري (أبو قاسم محمد بن عمر الزمخشري ـ ت 538ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي _ بيروت ،(د. ط) (د. ت).
_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي (بدر الدين حسن بن قاسم749هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن علي بن سليمان ، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط1، 1422هـ ـ 2001م.
_ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ، ت671ه) ، تحقيق: هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض_ المملكة العربية السعودية ، د. ط ، 1423 ه ، 2003 م.
_ الجامع الصغير ، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ت 761ه) ، تحقيق: أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، د. ط ، 1400ه ، 1980م.
_ الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي (بدر الدين حسن بن قاسم (749ه) ، تحقيق : د فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413 هـ - 1992م.
_ الحدود في علم النحو ، شهاب الدين الاندلسي (أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ ، ت 860هـ) ، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، د. ط ، 1421هـ ، 2000م.
_ رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي (أحمد بن عبد النور، ت702هـ),تحقيق: أحمد محمد الخراط , مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط, د.ت.
_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله 769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث_ القاهرة ، ط20 ، 1400ه، 1980م.
_ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم (محمد بن محمد بن مالك 686هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1420ه ، 2000م.
_ شرح الأزهرية ، الوقاد (خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري ، ت905ه) ، المطبعة الكبرى ببولاق ـ القاهرة ، د. ط ، د. ت.
_شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك ومعه كتاب واضح السالك لتحقيق منهج السالك ، الأشموني (علي بن محمد 929هـ) ، تحقيق : محمد محيي عبد الحميد ، دار الكتب العلمية _ بيروت ، 1375ه _ 1955م.
_ شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : ابن مالك (محمد بن عبد الله بن عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني الاندلسي ، ت 762ه) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، د. ط ، 1387ه ، 1967م.
_ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الوقاد (خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاني ، الأزهري ، 905هـ) ، دار الكتب العلمية _ بيروت ، ط1 ، 1421 ه ،2000م.
_ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، (رضي الدين محمد بن الحسن 686هـ) ، تحقيق وتصحيح وتعليق : أ. د. يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس_ ليبيا ، (د. ط) ، 1395ه ، 1975م.
_ شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ، ت268ه) ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي

سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت_لبنان ، ط1 ، 2008م.
_شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ومنتهى الارب بتحقيق شرح شذور الذهب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761ه) ، تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د. ط ، د. ت
_ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله 672هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، د. ط ، مطبعة العانيـ بغداد ، 1397هـ ، 1977م.
_ شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد: ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين 761هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد , مكتبة السعادة بمصر ، ط9 ، 1377ه ، 1957م.
_ شرح الكافية الشافية : ابن مالك (محمد بن عبد الله أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني ، ت 762ه) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى _ مكة المكرمة ، ط1 ، د. ت.
_ شرح اللمحة البدرية في علم العربية : تأليف ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761ه) ، تحقيق: أ . د هادي نهر ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، د. ط ، د. ت .
_ شرح المفصل للزمخشري ، ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي 643هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية _ بيروت ، ط1 ، 1422ه ، 2001م.
_ شرح المقدمة الجزولية في النحو: الشلوبين (عمر بن محمد بن عمر أبو علي الأزدي ، ت 654ه) ، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ،ط1 ، 1413ه ، 1993م .
_ شرح ملحة الإعراب ، للحريري (أبو محمد القاسم بن علي البصري 516هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، جامعة اليرموك _ إربد/الأردن ، ط1 ، 1412ه،1991م.
العقود في النحو ، ابن جني (ابو الفتح عثمان ، ت392ه) ، تحقيق: د. محمد مهدي أحمد ، مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم ، العدد الأول ، 1411ه ، 1991م.
_ الفصول في العربية ، ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك ، ت 569ه) ، تحقيق: د. فائز فارس ، دار الأمل ، إربد_ الاردن ، ط1 ، 1409 ، 1988م.
_ كتاب الواضح الإشبيلي (أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي 379ه) ، تحقيق: أ. د. عبد الكريم خليفة ، دار جليس الزمان _ الأردن ، ط2 ، 2011م.
_ الكتاب ، سيبويه (بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر 180) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي _ القاهرة , ط3 ، 1408هـ_1988م.
_ كشف المشكل في النحو ، ابن حيدرة اليمني (علي بن سليمان بن أسعد ، ت 599ه) ، د. ط . د. ت.
_ كنز العمال ، في سنن الأقوال والأفعال ، المتقي الهندي (علي بن حسام الدين) ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، د. ط ، 1989 م.
_ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين ، ت 616هـ) ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار لفكر _ دمشق ، ط1 ، 1416ه ، 1995م.
_ اللمحة في شرح الملحة ، ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سِباع الجذامي 720ه) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية _ المدينة المنورة ، الطبط1 ، 1424ه _ 2004م.
_ اللمع في العربية ، ابن جني (أبو الفتح عثمان 392هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية _ الكويت ، (د. ط)، (د. ت).
_ متن ألفية ابن مالك ، ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك ، جمال الدين الطائي الجياني 672ه) ، ضبطها وعلَّق عليها د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، مكتبة دار العروبة _ الكويت ، ط1 ، 1427ه _ 2006م.
_ مسائل خلافية في النحو ، العكبري (أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين ، ت616هـ) ، تحقيق: محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي – بيروت ، ط1 ، 1992م.
_ المصباح المنير في علم النحو ، المطرزي (أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي ، ت 610ه) ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب بالمنيرة ، ط1 ، د.ت.
_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف 761هـ) , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا_ بيروت ، د. ط ، 1411ه ، 1991م.
_ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى 790هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، د. عبد ا لمجيد قطامش ، وأ . د. محمد إبراهيم البنا ، وأ. د. سليمان بن إبراهيم العايد ، وأ. د. عباد بن عبد الثبيتي ، جامعة أم القرى _ مكة المكرمة ، ط1 ، 1428هـ ، 2007م.
_ المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني 471ه) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد_ الجمهورية العراقية ، (د . ط) ، 1982م.
_ المقتضب : المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط3 ، 1415ه _ 1994م.
_ النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، د. ط ، 1974م.
النهاية في شرح الكفاية ، ابن الخباز (شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي ، ت 639ه) ، تحقيق ودراسة: عبد الله عمر حاج إبراهيم ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، د. ط ، 1412ه ، 1992م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911ه) ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت_ لبنان ، ط1 ، 1418ه ، 1998م.